مشـاكل القطـاع الزراعـي الجزائـري وتحديـات الاستعمـار (1945-1956م)
"زراعة الحبوب أنموذجا"

مبخوتة سهام: طالبة دكتوراه
طاعة سعد: أستاذ محاضر " أ "
جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر

ملخص

من أبرز الغايات التي ربط الاستعمار الفرنسي بها بقائه في الجزائر هو استغلال خيرات البلاد بكل الطرق والوسائل الشرعية وغير الشرعية كاغتصاب الأراضي الخصبة وتهجير سكانها أو إبادتهم، ثم استثمارها فيما ينفع البلد الأم فرنسا والمعمّرين بالجزائر، أي تسخير اقتصاد الجزائر لخدمة الاقتصاد الكولونيالي والمستهلك الفرنسي، وبما أنّ قطاع الفلاحة يعتبر دعامة الاقتصاد الجزائري فقد مثّلت زراعة الحبوب نبض القطاع الفلاحي بشقّيه "الزراعة والرعي"، سواء كان ذلك أثناء فترة الاحتلال الفرنسي أو قبله، لكنها عرفت تذبذبا ملحوظا لاسيما في أواخر القرن 19م وبالأخص في فترات الحروب، وقد أخذت مشكلة الحبوب القسط الأوفر من تدخلات نوّاب المجلس الجزائري عن المسألة الزراعية، لما تمثله من أهمية للسكان الجزائريين سواء على مستوى توفير الغذاء للأهالي بحيث تشكل مجموعة الحبوب الثقل الوزني الأكبر لسلة الغذاء في الجزائر أو بالنسبة للدور التجاري الذي يسيطر عليه الأوربيون، وقد وصفت تقارير عن الوضع الزراعي في الجزائر خلال سنوات ما بعد الحرب بأنّ الحالة العامة سيئة وصعبة التسيير؛ وتركزت فيها الملاحظات على تدهور الإنتاج مقارنة مع فترة ما قبل الحرب أو سنة بدايتها، وحول المكننة والهيكل الزراعي الجديد في الجزائر الذي قام على تحويل اقتصاد الاستهلاك الذاتي إلى الاقتصاد النقدي الذي يضمن ثراء أقلية أوربية على حساب أغلبية جزائرية، الأمر الذي انعكس سلبا على طبقة البروليتاريا التي عاشت

أزمات قاسية مسّت أمنها الاجتماعي والاقتصادي وعانت من احتكار واستغلال الرأسمالية المتروبولية لها.

الكلمات المفتاحية: زراعة؛ اقتصاد، المستوطنين؛ الأهالي؛ الإنتاج؛ الاستعمار؛الحبوب؛ سياسة.

Abstract

One of the main objectives on which the French colonization was based in Algeria is to use the country's wealth in all legitimate and illegal ways, such as raping fertile lands, displacing or destroying their inhabitants, and then investing them in the benefit of the mother country France and the colonizers in Algeria. Agriculture is the pillar of the Algerian economy. The cultivation of grain represents the pulse of the agricultural sector, both "agriculture and grazing", whether during the period of the French occupation or before it, but it was particularly volatile in the late 19th century, The grain problem has been the most important part of the interventions of the deputies of the Algerian Council because it is of importance to the Algerian population both in terms of providing food to the people. The cereal group constitutes the largest weight of the food basket in Algeria or for the European-controlled trade role. In Algeria during the post-war years that the overall situation was poor and difficult to manage; the observations focused on the deterioration of production compared to pre-war or the year of its inception, mechanization and the new agricultural structure in Algeria, which turned the grain economy into the agricultural economy Kadihwhich guarantees the richness of European minority on the majority of the Algerian account, which reflected negatively on the proletariat that lived harsh crises affecting the social and economic life and suffered from monopoly capitalism and the exploitation of its metropolitan.

Key words: Agriculture; economy; European; Algerians; production; occupation; grain; politics.

تمهيد

غيّرت القوى الاستعمارية من سياساتها التقليدية بعد ح.ع.2 بشكل يتماشى مع الأسس التي بنت عليها استراتيجياتها الجديدة، التي تهدف بدورها إلى إعادة بناء إمبراطورية فرنسية حديثة، واستعادة مكانتها العالمية، وطبعا ذلك لا يتحقق بدون

ترميم وإعادة بناء الاقتصاد الفرنسي الذي دمّرته الحروب الكونية، لذلك قامت بتسخير كل إمكاناتها الممكنة وإمكانات مستعمراتها لخدمة المصلحة العامة للأمة الفرنسية، وامتدت سياستها إلى الجزائر المستعمرة التي تزخر بالثروات الطبيعية الزراعية، فلطالما كانت الزراعة بالجزائر أهم قطاع اقتصادي حيوي تقوم عليه البلاد، وقد عانت من احتكار السلطات الكولونيالية واستلامها مقاليد الحكم، وسيطرة المعمّرين وفروع الشركات الفرنسية على كل عناصر الإنتاج الزراعي والثروة، وفي هذا البحث الأكاديمي سوف نعالج المشاكل والعراقيل التي واجهت هذا القطاع خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر،وباعتبار أنّ زراعة الحبوب تعتبر أهم المحاصيل الزراعية بالجزائر منذ القدم، قمنا بتناولها كأنموذج للبحث، وقد اخترنا لدراستنا فترة ما بعد الحرب الكونية الثانية لأنها تعتبر فترة حساسة جدا في تاريخ الجزائر، إذ أنّها مثّلت نقطة فاصلة في تاريخ الجزائر بعدما عانته من ويلات الحروب الكونية واضطهاد الاستعمار للسكان الأصليين "الأهالي" لاسيما بعد أفظع المذابح الكولونيالية في العالم "أحداث 08 من ماي 1945"، وتشديد الخناق على الحركة الوطنية، بالإضافة إلى توجيه اقتصاد البلد نحو التصدير للخارج والسوق العالمي،وسوف نتطرق إلى السياسة الفرنسية الزراعية المتبعة في الجزائر خلال هذه الفترة، وردود الفعل من خلال الإجابة على الإشكال الآتي:

ماهي العراقيل التي واجهت تطور القطاع الزراعي في الجزائر؟

إلى ماذا هدفت السياسة الزراعية الفرنسية إبان فترة ما بعد الح.ع.2؟ وكيف كان رد فعل الحركة الوطنية الجزائرية؟

لمحة عن زراعة الحبوب قبل 1945م

تميزت الجزائر منذ القدم باقتصاد قائم على الزراعة بشكل أساسي، وخاصة زراعة الحبوب،إذ شهد الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال نموا ملحوظا للرأسمال التجاري الذي جعل الجزائر تبلغ في هذا المجال ما يسمح لها أن تصبح مصدّرا كبيرا للحبوب والصوف والزيت، وبعد الاحتلال بلغت أهداف الرسملة الكولونيالية بعض غاياتها الاقتصادية والاجتماعية في تعطيل نظام التعاون والتكامل الإنتاجي في نظام الحياة القبلية[1]، حيث عرفت الجزائر حركة استيطانية كبرى[2]ابتداء من أواخر القرن 19م بعد انتهاج الإدارة الاستعمارية أساليب متعدّدة لمصادرة الأراضي من الجزائريين؛ مصادرة الأراضي عسكريا أو تحت صبغة قانونية "الاستيطان الرسمي"،

إذ أصدرت العديد من القوانين والمراسيم التي تحرم الجزائريين من أبسط حقوقهم وملكياتهم، نذكر من بينها: قرار 1830م و1833م، أمرية 1844م، قانون وارنيي 1873م، قرار 30 مارس 1871م، وغيرها من القوانين والمراسيم التي تختلف في الاسم والتاريخ لكنها تتّفق في هدف مشترك ألا وهو إهانة واستغلال الجزائريين عن طريق حرمانهم من ملكياتهم ومنحها للمستوطنين الذين تمّ جذبهم عبر سياسة إغرائية.

وقد عرفت الزراعة التقليدية المعاشية تراجعا خلال فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة نظرا للتغيرات التي حدثت على مستوى التوجّه الاقتصادي الزراعي الاستعماري الذي توجّه نحو الكسب والربح المادي، بالإضافة إلى العامل الطبيعي لأنّ زراعة الحبوب تعتمد بكثرة على الأمطار وخصوبة الأرض، وقد تأثرت تلك الزراعة بالنكبات الطبيعية التي عاشتها البلاد، إثر تناوب فترات الجفاف واستنزاف الاستعمار للأراضي، لذلك سجلت أزمات كبرى لاسيما خلال السنوات العجاف لفترات الحروب التي تميزت بتوجيه انتاج الجزائر الزراعي المحلّي خدمة لمصالح الاستعمار العسكرية والسياسية، "وقد سجلت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول في انتاج وتجارة الحبوب، حيث أنّه منذ هذا التاريخ فقط أدرك المستوطنون أنّ المشكل ليس في أزمة السوق بل في الخطر الذي يهدّد وجودهم بالرغم من انّهم يعتبرون الأقلية صاحبة الامتيازات"[3]،كما قد عانت زراعة القمح خلال الفترة 1885-1900م من اشتداد منافسة العروض الكندية والأسترالية والهندية في السوق الرأسمالية المتروبولية، وواجهت أزمة تسببت في تردّي أوضاع الملكيات الصغيرة والمتوسطة، وتفاقمت هذه الأوضاع حتى سنة 1900م، وذلك بسبب توجيه الدعم المادي واليد العاملة إلى الزراعة الصاعدة خلال هذه الفترة "الكروم"[4] واستنزاف التربة دونما تعويض في تخصيبها، بيد أنّ الأوضاع بدأت تتحسن منذ بداية القرن 20م إذ شهدت أسعار القمح بنوعيه القاسي والطري ارتفاعا ملحوظا وصل إلى نسبة 100% بين عامي 1902-1908م، وكان سبب هذا التحسن هو انتظام أحجام العرض والطلب في السوق الدولية بالنسبة لهذه السلعة من ناحية، ومن ناحية أخرى توصّل الرأسمالية الزراعية والفلاحين الفرنسيين إلى جرّ الدولة الفرنسية للعودة إلى حماية الإنتاج برفع الضرائب عن الاستيراد "قانوني 1885م و1894م"، وهذا ما عزّز من جديد زراعة القمح ودفع الدولة والسلطة الاستعمارية إلى القيام بتدخلات مباشرة لتعزيز زراعة القمح وفق شروط رأسمالية، وأبرز هذه الإجراءات إقدام السلطة على تطبيق مرسوم 1904م،

القاضي بفرز قطع من الأرض الصالحة لزراعة القمح والواقعة في الهضاب الداخلية وبيعها من الرأسمالية، بأسعار تغري للعودة إلى التوظيف في هذا القطاع من جديد[5].

إنتاج الحبوب

تكبدت الجزائر آثار الحروب الكونية الأولى والثانية التي انعكست سلبا على أوضاعها الاقتصادية لا سيما القطاع الزراعي، بما أنّه يمثّل نبض الاقتصاد الجزائري، وقد كان لزراعة الحبوب نصيبها من المعاناة، حيث يذكر شارل روبارآجرون أنّ المساحات المزروعة حبوبا انخفضت من 2.284.387 هكتار (1901-1905م) إلى 1.967.995هكتار (1916-1920م)[6]، وانخفض المعدّل السنوي لإنتاج الحبوب عموما من 18 مليون قنطار قبل سنة 1939م إلى 4 مليون قنطار في سنة 1945م، إلّا أنّ زراعة العدس قد نشطت خلال فترة الحرب واتّسعت، على عكس إنتاج البازلاء والفول، الذي قد تضاءل بشدة[7]، وقد تأثّر الأهالي بتراجع زراعتهم المعاشية، إذ لطالما اعتبرت زراعة الحبوب عصب الحياة الاقتصادية للسكان، فهي إحدى الزراعات القديمة التي كان الجزائريون قبل الاحتلال الفرنسي يمارسونها على أوسع نطاق، بحكم أنّها تمثل مصدر عيش السّكان ومن أهمّها القمح والشعير والذّرة والأرز.

لقد تزايد اهتمام سكان الجزائر بزراعة الحبوب عن غيرها من المحاصيل بمرور الوقت،وهذا الاهتمام كان قائما على عدة اعتبارات، ؛كون أنّ زراعة الحبوب الجافة تمتاز بالقوة والصمود بعد حصدها بشكل أكبر من باقي الأغذية الرئيسية، كما أنّها محاصيل يمكن نقلها وحصادها بطرق تقليدية في ظل غياب التقنيات الحديثة، وهي قابلة للتخزين لفترات طويلة، عكس باقي المحاصيل كالخضر والفواكه وغيرها، وقد كان يسود الجزائر صنفان من الحبوب:

-حبوب الصيف: هي محاصيل صيفية تزرع عموما في الأشهر أفريل-ماي وتحصد في الخريف، مثال: الذرة الصفراء والذرة البيضاء[8]، وهي تحتاج إلى درجات حرارة مرتفعة.

- الحبوب الأساسية (الشتوية): هي حبوب رئيسية، تتكون من القمح الصلب واللين والشعير والشوفان، وقد كانت تستخدم كدقيق للغذاء اليومي، وغذاء للحيوانات في شكل "أعلاف".

وقد تنوّع الإنتاج الزراعي في الجزائر بين الحبوب بمعدل سنوي وصل إلى 18 مليون قنطار، ومحاصيل أخرى كالعنب والأشجار المثمرة والتبغ والقطن.لكن إنتاج

الحبوب بمختلف أنواعها قد شهد تذبذبا[9] خلال فترة (1945-1956)، وقد أوردت لنا الإحصائيات الفلاحية لسنة 1958م معطيات عن تطور انتاج الحبوب الأساسية وحبوب الصيف للعمالات الجزائرية لكل من الأوروبيين والمسلمين:

السنوات	الحبوب (ألف قنطار)					
	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الشوفان	أخرى (حبوب الصيف)	المجموع
1946	5391	3123	5143	1243	83	14983
1947	3731	1464	2726	625	59	8605
1948	6418	2651	7423	1172	105	17769
1949	6769	2697	8904	1424	86	19880
1950	7428	3186	8042	1517	98	20271
1951	6211	2522	5801	1294	113	15741
1952	8667	3250	10432	1424	217	23990
1953	7954	3058	7225	1148	197	19577
1954	9630	4288	9352	1106	185	24561
1955	9261	3798	6928	916	262	21165
1956	10891	4466	10227	974	264	26822

جدول(01): إنتاج الحبوب الأساسية في الجزائر حسب إحصائيات سنة 1958م[10]

إنّ تباين إنتاج الحبوب خلال وبعد الحرب الكونية الثانية يرجع إلى العديد من العوامل كما ذكرناها آنفا، كما نلاحظ أنّ هذه الإحصائيات عامّة لا تأخذ بعين الاعتبار الفوارق بين المناطق وأنواع الاستغلال وتطور عمليات الاستيطان داخل كل عمالة، إذ أنّ تطور انتاج الحبوب لم يكن شاملا كل العمالات الثلاث، ونأخذ على سبيل المثال عمالة الجزائر التي شهدت انخفاضا طفيفا في انتاج الحبوب في سنة 1949م من 1643,8 ألف قنطار إلى 1597,5 ألف قنطار، وبالمقابل عرف الإنتاج في وهران ارتفاع بسيطا في نفس السنة، إذ تطوّر من 2171,8 إلى 2607,5 ألف قنطار.

لكن على العموم نستطيع القول أنّه قبل سنة 1954م، قد شهدت زراعة الحبوب تحسنا طفيفا في الإنتاج لا يتماشى والنمو الديمغرافي المحلي، وقد كانت أغلب المساحات المنتجة تحت سيطرة أوروبية، وبسبب آثار الحرب والاهتمام المتزايد بزراعة الكروم والزراعات المربحة الصناعية على حساب الزراعة التقليدية المعاشية، لم تتطور زراعة الحبوب بشكل كبير.

وقد اختلفت الكتابات حول تحديد المساحة الزراعية الخاصة بالحبوب في العمالات بالفترة محل الدراسة، وحسب إحصائيات السنوات (1948-1955م) نجد توزيع انتاج الحبوب عبر العمالات جاء كما هو موضح في الجدول التالي:

السنوات	العمالات	القمح الصلب		القمح اللين		الشعير	
		المساحة(أ.ه)	الانتاج (أ.ق)	المساحة(أ.ه)	الانتاج (أ.ق)	المساحة(أ.ه)	الانتاج (أ.ق)
1948	الجزائر	222,4	1367,7	96,4	836,3	207,7	1643,8
	وهران	260,9	1172,8	267,7	1243,1	299,6	2171,8
	قسنطينة	583,2	3851	67,6	564	459,8	3531
1949	الجزائر	232,7	1503,0	92,8	753,3	224,9	1597,5
	وهران	257,4	1420,8	213,1	1352,0	338,8	2607,5
	قسنطينة	603,2	3691,4	69,9	581,6	548,6	4552,3
1950	الجزائر	248,9	1684,9	93,5	857,1	224,0	1576,5
	وهران	266,0	2077,5	212,7	1773,9	324,4	3147,6
	قسنطينة	1162,7	7428,4	382,2	3186,3	1130,8	8042,1
1951	الجزائر	261,4	1654,9	95,4	724,1	233,8	1516,3
	وهران	317,1	2208,5	228,7	1456,7	357,6	2329,4
	قسنطينة	1256,8	6210,5	409,7	2522,2	1187,2	5601,5
1952	الجزائر	288,1	1844,0	92,6	722,2	251,6	1730,6
	وهران	334,7	2447,0	234,6	1776,7	378,0	3283,7
	قسنطينة	1352,3	8667,1	423,8	3249,8	1336,6	10432,2
1953	الجزائر	299,3	1689,5	93,6	616,3	244,5	1212,9
	وهران	370,0	2438,3	220,9	1682,2	404,7	2606,6
	قسنطينة	1368,4	7954,5	414,0	3052,7	1289,5	7225,3
1954	الجزائر	307,0	1755,8	94,5	774,5	240,5	1355,0
	وهران	390,6	3076,8	260,3	2453,0	376,2	2812,0
	قسنطينة	1490,1	9630,0	472,1	4288,7	1404,5	9351,9
1955	الجزائر	318,3	1747,0	95,9	659,1	251,5	1240,3
	وهران	429,9	2624,9	277,6	2089,1	380,8	2130,0
	قسنطينة	1534,8	9260,6	498,6	3798,5	1396,9	6928,1

جدول(02): زراعة الحبوب مساحة وإنتاجا عبر العمالات الثلاث حسب إحصائيات سنوات (1948-1955)[11]

من خلال هذه المعطيات الرقمية يلاحظ التباين في المساحات المزروعة حبوبا والإنتاج بين العمالات الثلاث:

التطور المتواضع للمساحة الزراعية وانتاج الحبوب في هذه الفترة بعمالة الجزائر، لا يعني بالضرورة وقف عمليات الاستيطان ومصادرة الأراضي، بل يعود هذا الاستقرار في الأغلب إلى اكتمال سيطرة المعمّرين على الأراضي العالية الجودة بعمالة الجزائر، التي تميزت بأراضيها الخصبة السّهلة الري ومناخها المعتدل والملائم لهاته الزراعات، أمّا بالنسبة لتطور إنتاج الحبوب بعمالة قسنطينة فنلاحظ أنّه ازداد إلى ثلاثة أضعاف تقريبا خلال الفترة (1948-1955م) ،وإلى الضعف تقريبا في عمالة وهران خلال نفس الفترة.

ولكي نجد تفسير لهذا التباين وجب علينا النظر للنمو الديمغرافي لكلا الفئتين داخل العمالات الثلاث، ويذكر آجرون بهذا الصدد أنّ مقاطعة الجزائر كانت تضم أكبر جالية أوروبية في الفترة ما بين 1936-1946م، تليها وهران ثم قسنطينة، إذ يقدّر تعداد السكان الأوروبيين في الجزائر فيما بين 1926-1954م بنسبة 39,25%، مقابل 15,4% في ناحية وهران و11,8% في قسنطينة[12].

إذن لقد حافظ الفلاحون الجزائريون بعمالة قسنطينة على زراعتهم التقليدية المعاشية وعلى رأسها "الحبوب"، وكانوا يمثّلون بنسبة 89,2% من عدد السكان، بينما في عمالة وهران سادت الزراعات الأكثر مردودية "كالكروم" بشكل كبير، وبفضل سياسة الإصلاحات التي عرفتها البلاد في هذه الفترة، استفاد بعض المسلمين من القروض الزراعية، وأدخلوا تقنيات وأساليب زراعية وأسمدة تسمح لهم بمضاعفة إنتاجهم كما سنوضح لاحقا، ولكن مهما بلغ تطور زراعة الحبوب بعد ح.ع.2 فإنّها دائما كانت تمثّل في هرم الأهمية الاقتصادية الدرجة 2 بعد تصدّر الزراعات الصناعية ذروة الهرم.

كان بالإمكان تحقيق الاكتفاء الذاتي في بلاد الجزائر إبان الاحتلال نظرا لما تتميز به البلد من الثروات الطبيعية الأولية والاستهلاكية، لكن ذلك لم يتحقّق فقد كانت منتجاتها توجّه لميادين الحرب[13]، إذ أنّ العشرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية شهدت تراجعا طفيفا في عمليات استيلاء المعمّرين على الأراضي الزراعية، ويعود ذلك إلى اكتمال عملية هيمنتهم على الأراضي الزراعية ذات الجودة العالية في الجزء الشمالي من الوطن، وطرد الأهالي إلى المناطق الجنوبية والصحراوية الجرداء التي كانت تتطلّب منهم مجهودات بالغة لاستصلاحها، بحيث شهدت فترة الجمهورية الفرنسية الثالثة أكبر حركة توسع استيطانية بالجزائر، وشرعوا في التوجّه لإقامة

صناعة غذائية واستخراجية للمواد الجوفية، إلاّ أنّ هذا التحوّل لم يمنع الإدارة الفرنسية من مواصلة فرض الغرامات على الفلاحين ومصادرة أراضيهم الزراعية إلى غاية سنة 1962م[14]، وتضاف إلى هذه المساحات التي تولت السلطة اغتصابها بشكل او بآخر مساحات تملكّها المعمّرون عبر عمليات الشراء التي كان يكره عليها صغار الفلاحين، تحت وطأة الأزمات الاقتصادية والمعيشية الخانقة، وتردّي مداخيلهم في مواجهة علاقات السوق، وبنى التسويق والتسليف الربوي والضرائب، وبهذا ارتفعت مساحة قطاع المعمّرين إلى حوالي 2.7 مليون هكتار في الشمال الجزائري[15]، وفي مقاطعة الجزائر فقط نجد أنّ مساحة انتاج المعمّرين للحبوب من قمح وشعير بلغت 1168,4 الف هكتار في الفترة ما بين (1948-1955م)، والجدول التالي يوضح الفرق بين الأهالي والأوروبيين في تطور إنتاج ومساحة زراعة الحبوب بعمالة الجزائر في الفترة محل الدراسة:

السنوات	الأهالي		الأوروبيين		المجموع	
	الانتاج(أ.ق)	المساحة(أ.ه)	الانتاج(أ.ق)	المساحة(أ.ه)	الانتاج (أ.ق)	المساحة (أ.ه)
1948	2410,1	383,8	1437,7	142,7	3847,8	526,5
1949	2546,2	416,6	1307,6	133,8	3853,8	550,4
1950	2616,4	431,6	1502,1	134,8	4118,5	566,4
1951	2540,8	449.2	1354,5	141,4	3895,3	590,6
1952	2852,8	484	1444	148,3	4296,8	632,3
1953	2079,1	483,3	1439,6	154,1	3518,7	637,4
1954	2303,5	486,4	1581,8	155,6	3885,3	642
1955	2206,7	526	1439,7	157,7	3646.4	683,7

جدول(03): الفرق بين الأهالي والأوربيين في تطور زراعة الحبوب (قمح صلب/قمح لين/شعير) انتاجا ومساحة بعمالة الجزائر(1948-1955م)[16]

نستنتج من الجدول أنّ مادة الحبوب في عمالة الجزائر إبان الفترة (1948-1955)، عرفت سيطرة فئة الأقلية الأوروبية بكميات كبيرة، بلغت 11507 ألف قنطار بنسبة 37% من الانتاج الكلي، الذي بلغ 31062,6 ألف قنطار، أي أنّ المسلمين لم يتجاوز انتاجهم 19555,6 بنسبة 63%، بالرغم من أنّ عددهم يمثل 10 أضعاف عدد

الأوروبيين، وبالإضافة إلى أنّ الهكتار الواحد عند الأوروبي ينتج ضعف ما ينتجه الهكتار الواحد عند الأهالي؛ بحيث وضحت لنا الإحصائيات أنّ مساحة زراعة الأوروبيين من القمح الصلب عام 1948 مفي عمالة وهران،بلغت 81,2 الف هكتار مقابل 179,7 الف هكتار للمسلمين، وقدّر منتوج الأراضي الأوروبية ب 634,5 الف قنطار، بينما المسلمين 538,3 قنطار[17]، وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدل على الفروقات العديدة بين المسلمين والأوروبيين،الذين يستحوذون بدورهم على أجود الأراضي الزراعية والسهلة الري، والتباين في الإمكانات المادية بين الفئتين إذ أنّ المعمّرين قد تحصلوا على امتيازات وقروض ساعدتهم على توفير آلات وأسمدة لتسهيل زراعتهم وتطويرها كما سنذكر لاحقا.

وبفعل الأزمات التي مسّت الجزائر الفرنسية هُدِّد توسع الاستعمار الريفي منذ بداية القرن العشرين، لكنّ المعمّرين رمّموا خسائرهم بمشتريات معتبرة بالرغم من ارتفاع الأسعار، فمن 1948م إلى 1954م باع الأوروبيون حوالي 70500 هكتار مقابل 4565 مليون فرنك، واشتروا بمبلغ 1898 مليون فرنك حوالي 45000 هكتار[18].

كما يلاحظ وجود تباين في الاهتمام بأصناف الحبوب بين كلا الفئتين؛ فبينما ركّز المزارعون الأوروبيون على زراعة القمح اللّين، تمسّك الفلاحون بزراعة القمح الصلب وفضّلوا الشعير على باقي الأصناف لأسباب عديدة؛ إذ يعتبر الشعير من الحبوب الصّلبة المقاومة للحرارة والجفاف أكثر من القمح، ومردود انتاج الشعير أكثر ثباتا[19].

إنّ توفّر الاعتمادات المالية لدى الملاّك الأوروبيين والمؤسسات الفلاحية الكبرى أدّى إلى بروز ظاهرة تركيز الملكية التي هدّدت الملكية الصغيرة بالزوال مطلع القرن 20م، فقد عرف الإنتاج الفلاحي والحيواني تقلص منذ 1930م، هذا التراجع مسّ الحبوب والعديد من المواد الأخرى منها: زيت الزيتون، الغنم، نظرا لحالات الجفاف واستنزاف الأراضي وطبيعة الملكية الفلاحية عند الجزائريين، إذ تميزت بكونها ملكية صغيرة، فعلى عكس الملاك الأوروبيين، ملك 438483 فلاح جزائري مزارع صغيرة معدل مساحتها 10 هكتارات، وكان ل8499 من الفلاحين الجزائريين مزارع زادت مساحتها عن 200 هكتار، إنّ الفرق شاسع بين الفلاح الأوربي والجزائري، والجدول الآتي يوضح معاناة الفلاح الجزائري من خلال مقارنته مع الفلاح الأوربي في عدّة جوانب:

	الفلاح الجزائري	الفلاح الأوروبي
معدل الملكية الفلاحية	14 هكتار	109 هكتار
مساعدات مالية للموسم الفلاحي سنة 1952م	2.684 مليون فرنك ل 8447 فلاح	16.222 مليون فرنك ل 16316 فلاح
معدل الإنتاج المادي للهكتار الواحد سنة 1953م	6400 فرنك	34000 فرنك
توزيع اليد العاملة في الفلاحة	العدد 2771518 النسبة 87,8%	العدد 48059 النسبة 14.4%

جدول(04) مقارنة بين أوضاع الفلاح الجزائري والفلاح الأوروبي[20]

لقد أدّى قيام الإدارة الكولونيالية بتطبيق سياسة الاستيطان وطرد الفلاحين الجزائريين قسرا من أراضيهم واستغلالهم كعمّال بعد أن كانوا مالكين لها، إلى وجود نوعين من الملكيات في الجزائر:

-ملكيات كبيرة خاصة بالمعمّرين والشركات الفلاحية وقلّة من "البرجوازية الزراعية الجزائرية"[21]؛ وهي عبارة عن أجود الأراضي الخصبة السهلة السقي التي تتمركز في الجزء الشمالي من الجزائر،وتتميز بوفرة اليد العاملة المؤهلة الضرورية وتركيزها على الزراعات الصناعية التصديرية.

كما تتوفّر لديها المكننة الفلاحية المتطورة من حاصدات وجرارات وأسمدة، هذا بفضل سياسة التسليف الربوي "القروض البنكية"، إضافة إلى استفادتها من بناء السدود ويتم مراقبة هذه الملكيات.

-ملكيات صغيرة؛ وهي أراضي زراعية ذات مساحات صغيرة ومتوسطة يملكها الفلاحون الجزائريون وتتميز بفقر تربتها وإمكاناتها الزراعية التقليدية البسيطة، بسبب انعدام الدعم المادي وغياب اليد العاملة المؤهلة، وهي تمثّل" 75% من أراضي الجزائريين"[22].

وفي سنة 1954م كان الأوروبيون يملكون 22037 مزرعة (2726000 هكتار) ويستحوذون على 55% من قيمة الإنتاج الجزائري الكلي و66% من الانتاج النباتي، وقد بلغ دخلهم أو عائداتهم 93 مليار فرنك، ما يوضّح لنا أنّ الزراعة الاوروبية كانت تعمل من أجل السوق وتهدف للربح المادي (3-4% للاستهلاك الذاتي)، أمّا بالنسبة

للجزائريين فنجد أنّه؛ من بين 630732 مزرعة توجد فقط 20000 تعمل وفق معايير الرأسمالية، و70%المتبقية عبارة عن أراض بوار غير صالحة للعيش، كما أنّ كمية البذور التي بلغت 5 قنطار في سنة 1871م قد انخفضت إلى 2.5 قنطار في سنة 1940م، بالإضافة إلى أنّ الدخل الفردي للفلاح الجزائري ارتفع إلى 17691 فرنك، مقابل أكثر من 800000 فرنك للمعمّر. كل هذه الفروقات وغيرها نتج عنها اختلال التوازن بين السكان، ويوجد في الريف حوالي 112 ألف مزارع "دائم" وأكثر من مليون بطال عن العمل[23]، إذ أنّ المحاصيل النقدية المربحة الجديدة "كالكروم والخضر والحمضيات" تتطلب يد عاملة مؤهلة تتوافق مع التطور الحديث الحاصل في التقنيات الزراعية، هذا ما جعل الإدارة الاستعمارية تعمل على تقديم فرص عمل للأجانب، والاستغناء عن خدمات الفلاحين الجزائريين ذوي الخبرة المهنية المتواضعة.

تصدير الكروم:

إنّ دعم زراعة الكروم وتحويل الأراضي الزراعية إلى مزارع للخمور بدلا من القمح والشعير، يندرج ضمن خطة سياسية واقتصادية لضمان ثراء أقلية أوربية ومراعاة لمصالح فرنسا الأم، بحيث نجد أنّ الأوروبيين يملكون ما يقدّر نسبته بـ 90% من بين مساحة الكروم المقدّرة بـ 400.000 هكتار[24]،ويقول باعزيز بن عمر في مقاله بمجلة البصائر:

"أمّا أصحاب الخمور فقضيتهم معقّدة وطويلة فهم يرون أنّ ثروتهم كلّها آتية من الإصدار، وأنّ كل شيء يعرقل حركة الإصدار لخمورهم إنما يمس إنتاجهم مباشرة. وهذا النّوع من الإصدار لا يضايقنا نحن المستهلكين إلا في ناحية واحدة هامّة تتمثّل في تسخير اليد العاملة بدون مقابل، وتخصيص الأراضي ذات الجودة العالية للأعناب إلى حد لم يبق للقمح والحبوب الأخرى التي تتطلّبها البلاد إلاّ البقاع والأمكنة التي تزهد بضعف إنتاجها وعدم صلاحيتها"[25]، إذ أثّرت زراعة الكروم في الجزائر على الزراعات التقليدية لاسيما زراعة الحبوب التي تمثل مصدر عيش ورزق طبقة البروليتارية الكادحة، وقد خلفت القمح كزراعة استعمارية ابتداء من ثمانينات القرن 19م، رغم أنّ هذه الزراعة كانت موجودة دائما ضمن النشاط الزراعي الجزائري قبل الوجود الفرنسي لكنّها ازدهرت خلال فترة الجمهورية الثالثة، هذا

التطور الكبير الذي شهدته زراعة الكروم وصناعة الخمور، جعل هذه الأخيرة تحتكر الجزء الأكبر من المواد المصدّرة نحو الخارج خاصة نحو فرنسا الأم.

ولقد بقيت زراعة الحبوب إحدى المضاربات الأساسية للفلاحة الاستعمارية[26]، ورغم حالة التذبذب في الإنتاج الناجمة عن تقلبات الأسعار وأولويات المؤسسات الفلاحية المحتكرة في رفع أو خفض الإنتاج، وإلى الظروف المناخية، إلا أنّ الموسم الفلاحي في 1954م تميزّ بتنوّع الإنتاج ووفرته واستتباب الأسعار وبوضع مالي جيد للمؤسسات الفلاحية الكبرى، وبقيت مادة الحبوب المفتقدة عند الجزائريين الذين عانوا من نقص الغذاء والمجاعة، من أهم المواد المصدّرة إلى الخارج وعلى مدار السنين، حتى في فترة تقلص الانتاج كحال الموسم الفلاحي لسنة 1953م الذي شهد انهيارا كبيرا في الانتاج ورغم ذلك تواصلت عمليات تصدير مادة الحبوب إلى الخارج بكميات معتبرة كما يوضحه الجدول التالي:

المادة	الكمية- قنطار
القمح الصلب	773.000
القمح اللين	230.000
الشعير	394.000
الخرطال	17.000

جدول(05): كمية الحبوب المصدرة من الجزائر إلى الخارج (1953)[27]

كانت الجزائر في بداية الاحتلال تنتج وتصدّر الحبوب بكميات معتبرة، وتمثّل صادراتها من الحبوب جزءا مهمّا من الإيرادات التجارية، لكنها تراجعت سنة 1947م وأصبحت تمثل 0,25% من إيرادات التصدير فقط، إذ تراجعت الصادرات من 4060 ألف قنطار سنة 1930م بقيمة 540 مليون فرنك إلى 81 ألف قنطار في سنة 1947م بقيمة 103 مليون فرنك، هذا التراجع يقابله نمو في الصناعة المحلية لهذه الحبوب وتصديرها على شكل منتجات أثمن كالجريش والسميد، هذا ولم تتجاوز الصادرات من الجريش والسميد 95 مليون فرنك في 1930م و117 مليون فرنك في 1947م[28].

ولأجل تسهيل التسويق والنقل في انتظار التصدير، اضطرت السلطة إلى تجهيز الموانئ ومدّ خطوط السكك الحديدية لتربط بينها وبين السهول والهضاب الداخلية

المنتجة للقمح والحبوب[29]، وقد كان التجار الأوروبيون ينقلون القمح نحو المرافئ ليصدّر من هناك إلى مرسيليا[30]، لكن توجيه إنتاج الحبوب نحو الخارج كان له تأثير مباشر على طبقة الفلاحين الكادحة التي تعرضت لاستغلال كبير، لأنّ ارتفاع أسعار المحاصيل الجزائرية لم يعوّض الارتفاع في أسعار السلع الاستهلاكية والتجهيزية الفرنسية التي يحتاجها الفلاحون، ممّا أدّى إلى تدهور في مداخيل صغار ومتوسطي الفلاحين وقدراتهم الشرائية، وفاقم من هذا التدهور تعاقب المواسم الرديئة التي شهدتها زراعة الحبوب خلال الحرب وعلى مدار ثلاث سنوات متتالية، ما أكره هذه الفئات الاجتماعية من الفلاحين على المعاناة من نفوذ المرابين والتجّار المتزايد، وانتهى بهم إلى التخلي عن هذا النشاط الإنتاجي، والتحوّل عنه إلى النّزوح أو الهجرة للعمل في قطاعات انتاجية أخرى أو إلى زراعة الخضر[31].

المكننة:

بالرغم من أنّ مستوى سعر شراء الحبوب كان يحدّد من قبل السلطة السياسية، لكن بعد اعتبار تطور أسعار السلع الزراعية بالنسبة للسلع الصناعية، نلاحظ أنّ دعم الدولة للأسعار غير كاف لإعطاء قيمة مرتفعة لرأس المال مع وجود ركود نسبي في مردود الهكتار، ومع ذلك فإنّ زراعة الحبوب إبان الحرب العالمية الثانية وما بعدها عرفت حركة واسعة من المكننة[32]، إذ صاحب دخول الرأسمال الأوروبي المستثمر في الجزائر بعد سنة 1870م تطوّرا في التّقنيات الزراعية، والأساليب التي تتناسب مع الشّكل الجديد للإنتاج الرأسمالي الذي يعتمد على المردود العالي والجودة[33]، وقد تطورت التقنيات الزراعية التي كانت ثمرة سياسة القروض الوفيرة، كما توضّحه المعطيات في الجدول الآتي:

الآلات/ السنة	1930	1936	1947	1950	1955	1958	1960
حصادات/دراسات	440	446	1200	1900	3700	4350	4650
جرارات ذات دواليب	5334	4339	5900	12300	12654	17600	23000
جرارات مجنزرة	/	/	/	/	7860	8600	8900

جدول (06): تطور عدد الآلات الزراعية (1930-1960م)

نلاحظ من خلال هذه المعطيات ازدياد حجم العتاد الفلاحي بعد سنوات الحرب الكونية وبعد قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة، فقد شرع الحاكم العام نايجلان في

دعم القطاع الفلاحي بالمكننة على نطاق واسع بعد 1948م خاصة، إذ سجلت تلك السنة زيادة محسوسة في استيراد العتاد الفلاحي، وتواصلت هذه المجهودات في سنتي 1949-1950م لتطوير القطاع وتحسين الإنتاج[34].

إنّ دخول المكننة الزراعية للفلاحة بالجزائر المستعمرة جاء كضرورة لمواكبة التطور الصناعي، ولما توفّره من حلول للعديد من المشاكل الفلاحية، وكنتيجة لسياسة القروض الوفيرة، كما هو الحال في زراعة الكروم، والهدف الأساسي لهذه السياسة تخفيف تكلفة اليد العاملة بالوحدة المنتجة دون أن يؤدي ذلك إلى تزايد كبير في المردود[35]، وقد اتّجهت الشركات التي أصبحت مالكة مجهولة للملكيات ذات المساحة الكبيرة إلى تقليص اليد العاملة الأوربية والجزائرية وذلك بغرض تحقيق المزيد من الفوائد، واختارت في سبيل ذلك المكننة بإرادتها دونما نظر إلى آثارها الاجتماعية.لذا فعدد الجرارات قد تضاعف إلى أربع مرات في الفترة ما بين 1934 و1954م، أما عدد الحصادات "الدرّاسات" فقد تضاعف إلى سبع مرات، فتقلّصت كتلة الأجور كما يبدو، إذ بينما كان الأجراء الأوروبيون يمثلون حوالي 40% من ممارسي الفلاحة من السكان الأوروبيين في سنة 1914م، أصبحوا بعد 40 سنة من هذا التاريخ لا يمثلون سوى ¼ من هؤلاء، أي أنّ طبيعة مهنتهم تغيرت[36].

كانت السياسة الزراعية تسير لدعم القطاع الرأسمالي عبر عمليات التجهيز، بحيث بدأت الإدارة الكولونيالية عمليات منح اعتمادات التجهيز المتوسطة المدى سنة 1947م وتضخّمت بسرعة، ولعلّ من بين أهم المؤسسات التي تمكنت من الحصول على التموين المالي من الميزانية العامة في فترة الدراسة هما: المؤسسة المركزية لصناديق الاعتماد التعاضدية "الكاكام cacam" ومؤسسة الاعتماد العقاري، وأكثرهما استفادة من الاعتمادات مؤسسة "cacam"، واعتمدوا على إعادة الخصم وخاصة مصرف الاعتماد العقاري، والجدول التالي يوضح تطور اعتمادات التجهيز (1947-1952م):

السنة	الكاكام cacam	الاعتماد العقاري	المجموع
1949-1947	1245	965	2210
1950	420	940	1360
1951	612	1015,5	1627,5
1952	576	2471,5	3047,5

جدول (07): تطور اعتمادات التجهيز من 1947 إلى 1952م (بالملايين)

تم تخصيص 304,5 مليون ضمن الميزانية العامة للكاكام سنة 1948م و 465,6 مليون سنة 1952م، بالإضافة إلى تصاعد عمليات إعادة الحسم[37]، كما سيطر على "cacam" كبار المعمّرين، لهذا نجد أنّه في فترة 3 سنوات منح 1262 قرض دعم متوسط كل منها 12300فرنك للأوروبيين، بينما الجزائريون[38]فقد حصلوا على 545 قرض بمبلغ وسطي 6900 فرنك، لتدوم حالة البؤس وانعدام المساواة أمام الاعتماد[39].

وبمقارنة عائدات الحبوب مع مختلف المنتوجات الأخرى، نجد أنّ زراعة الحمضيات التي عرفت هي أيضا تطورا غير منتظر -بالرغم من التكلفة المرتفعة لإحداث بساتين الأشجار-انتقل متوسط إنتاجها السنوي من 700 الف قنطار في سنوات 1931-1935 إلى 1مليون و173 ألف قنطار للفترة الممتدة من 1941-1945، ووصل إلى 2 مليون و716 ألف قنطار في السنوات 1950-1954، والسبب الأساس في ذلك أنّ الربح الخام للقنطار الواحد من الحبوب في الأراضي الجافة كان قد بلغ 15000 فرنك في سنة 1951م، و170000 فرنك لمزارع البرتقال، و320000 لمزارع اليوسفي، وكان مقدار إنتاج الحمضيات وحدها قد بلغ 6 مليارات في سنة 1950م، واحتلّت صادراتها المرتبة الثانية في الأهمية بالنسبة لصادرات الجزائر بعد الخمور، فإذا جمعنا محاصيل البقول والحمضيات والفواكه الطازجة (بما في ذلك العنب) فإنّنا سنجد مبلغا خاما يقدّر بنحو 27 مليارا[40]. وهنا ندرك سبب الانتشار السريع ل"العدوى النقدية"[41]إذ تزايد الاهتمام بالزراعات الأكثر مردودية "الحمضيات، الكروم، الفواكه والخضر.." على حساب الزراعات المعاشية التقليدية "الحبوب" دون أخذ حساب لعواقب هذه السياسة الزراعية الكولونيالية التي سينجم عنها حتما سحق أغلبية سكانية لا تسمح لها إمكاناتها الضعيفة بالدخول في الدائرة النقدية، ألا وهي الطبقة الكادحة من الجزائريين التي تعتمد على الحبوب كمصدر رزق وغذاء أساسي.

كل هذه العوامل التي ذكرناها آنفا انعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأهالي في الجزائر،وتزامنت هذه الأوضاع مع نمو عدد سكان المدن المسلمين في الفترة 1936-1948م الذي ازداد من 722000 نسمة إلى 1129000 نسمة، وأصبحت ظروف المعيشة في الفترة الممتدة بين 1945-1947م صعبة جدا؛ إذ دفع تضاؤل سوق العمل المأجور عجلة الهجرة إلى المدينة، وعانت طبقة البروليتاريا التي كانت تعمل وفق نظام العبودية وعدم المساواة من الأجور الغير مناسبة لساعات العمل الطويلة والشاقة وأماكن العمل البعيدة عن مقر إقامتها، كما أنّ تدنّي الأجر لا يسمح بتلبية

حاجياتهم الأساسية مع ظهور تضخّم الأسعار الذي أثّر على حياة الفرد الجزائري، والجدول التالي يوضح ارتفاع أسعار المواد الغذائية الرئيسية[42].

السنوات/المواد	الخبز	الزيت	اللحوم	البن	السكر
1939	3,10	6	15,30	15,75	5,60
1945	8,88	36,25	98,15	31,30	10,90

جدول (08): ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالجزائر (1939-1945م)

لم يعد في إمكان أي فرد جزائري، الحصول على قنطارين من القمح سنويا، والتغير الحادث في توجّهات الاقتصاد الكولونيالي أدّى إلى اختلال التوازن بين النمو الديمغرافي السنوي، وكمية التغذية التي يحتاجها الفرد، ففي الفترة الممتدة من 1934م إلى 1954م، نما عدد السكان بما لا يقل عن 3 ملايين نسمة، بينما ازدادت كمية المحاصيل الزراعية ب2 مليون قنطار فقط[43]، وقد كتب جيلالي صاري أنّ معدّل الاستهلاك المتوسط للحبوب لكل فرد كان في سنة 1871م مقدّرا ب 5قنطار ونزل إلى 2,5 ق عام 1940م ثم إلى 2ق سنة 1947م[44]، إضافة إلى الضرائب الباهظة التي أثقلت كاهل الجزائريين.

مشاكل القطاع

من أجل ضمان تسهيل تسيير المجلس تم إنشاء لجان داخل المجلس الجزائري، من بين هذه اللجان نجد "لجنة الغابات والفلاحة وتغذية الأنعام" التي أسست في ماي 1955م وقد كانت تعمل على إعداد تقارير مفصلة عن نشاط المجلس وقد ترأسها السيد "بوشنافة"[45].

ومن خلال دراستنا للقطاع الزراعي بالجزائر وجدنا أنّ مشاكل هذا القطاع كانت تمس أغلبية كبيرة من الجزائيين، عدا بعض العراقيل التي واجهت القطاع عموما، ونذكر هنا من بين مشاكل القطاع الزراعي:

- ✓ تدهور الزراعة التقليدية.
- ✓ الاهتمام بالزراعات الصناعية التصديرية.
- ✓ تمركز الأراضي الصالحة للزراعة للأقلية الأوروبية.

- ✓ انعدام الدعم المادي.
- ✓ قلة العتاد الفلاحي اللازم لاستصلاح الأراضي البور.
- ✓ ضعف اليد العاملة المؤهلة.
- ✓ توجيه الإنتاج نحو السوق العالمي.
- ✓ كساد الإنتاج واشتداد المنافسة الأجنبية.
- ✓ تحديد أسعار المحاصيل من قبل السلطة الكولونيالية.
- ✓ النكبات الطبيعية كالجفاف، انجراف التربة، ...الخ.
- ✓ فقر التربة بسبب كثرة استنزافها.
- ✓ ثقل الضرائب على الفلاحين الجزائريين.
- ✓ تذبذب الأمطار وقلة السدود والآبار.

مطالب الحركة الوطنية الجزائرية الفلاحية

بعد إدراك الإدارة الفرنسية أنّ المسألة الزراعية هي لب المشكل الجزائري، وفي خضم تدهور الأوضاع الفلاحية للأهالي التي أدّت دورا مهما في تغذية الهجرة، حاولت السلطة الكولونيالية معالجة الوضع الراهن لامتصاص غضب الطبقة الكادحة بإيجاد حلول وبدائل اقتصادية في ميدان الزراعة، وذلك عبر توفير قروض فلاحية ودعم كبار الملاك المسلمين قصد الرفع من مردودهم الفلاحي، وقد تناول المجلس الجزائري خلال جلساته مشكل الحبوب بما أنّها تعتبر أساس الزراعة الجزائرية، وعمل على مناقشة اهتمامات الفلاحين الجزائريين والأوروبيين، ونظرا لتعدد النقاشات داخل المجلس الجزائري والمجالس العامّة حول المسألة الزراعية ومشاكلها، وكثرة تدخلات النواب من كلتا الهيئتين فقد اضطررنا لانتقاء بعض المداخلات لدراسة بعض من مطالب الحركة الوطنية الجزائرية بشأن الزراعة:

اهتمت الحركة الوطنية الجزائرية وخاصة الاتجاه الاستقلالي بطرح المسألة الزراعية الجزائرية طرحا واقعيا، سواء في برامج الأحزاب أو الحملات الانتخابية أو في المناقشات كما حدث مع تدخل نواب الحركة الوطنية إثر جلسات المجلس الجزائري في نوفمبر 1954م بحيث دعوا إلى مراعاة وضعية الفلاح الجزائري وإيقاف عمليات نهب الأراضي، وإرجاعها إلى أصحابها وإنهاء النظام الاستيطاني.[46]

وقد كان الاتجاه الاستقلالي الأكثر عمقا وحضورا في طرح المسألة الزراعية وكل ما يمس قضايا المجتمع والفلاح تحديدا، وقد تطورت هذه المطالب مع تطور

نشاط الحزب، وبعد ظهور الحركة من أجل الانتصار للحريات الديمقراطية سنة 1946م حرصت على طرح جملة من المشاكل والمظالم التي يعانيها قطاع الزراعة في الجزائر في حملاتها الانتخابية وفي المؤتمرات، ودعت إلى توحيد جهود الفلاحين وجهود العمال وكافة الطبقة الكادحة من أجل الانتصار والاستقلال، ومن بين ما ورد من مطالب الحزب:

- ✓ توزيع الأراضي على الفلاحين المسلمين مع الإعفاء من الضرائب
- ✓ تقديم قروض مالية لأصحاب الأراضي دون تمييز عنصري
- ✓ إلغاء قانون الغابات
- ✓ مساعدة الفلاحين الجزائريين ماديا
- ✓ حل مشكل البطالة الريفية
- ✓ رفع أجور العمال الزراعيين
- ✓ إنهاء نظام الخماسة ووقف عمليات المصادرة[47]

كما قد تحدث الاتجاه الشيوعي عن وضعية الفلاح والخماس والتهميش الذي يعيشه من تدني الأجور والمستوى الصحي والمعيشي وحرمانه من الحقوق المدنية والقوانين الاجتماعية، وظهر هذا جليا في المطالب التي قدمها بحملته الانتخابية سنة 1948م، أما الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، فقد ظلت مطالبه إلى غاية ما بعد سنة 1946م تدور كلها حول تحسين وضعية الفلاحين وإصلاح قانون الغابات، وتوزيع الأراضي على الفلاحين الجزائريين وتعديل نظام الملكية، ومساعدة الفلاحة، وبالنسبة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين ففي الحقيقة لم تتضح مطالبها الزراعية بعد سنة 1946م لكونها اهتمت بالقضايا الإصلاحية والاجتماعية خاصة التعليم، وهو ما تؤكدّه أهدافها الواضحة التي صدرت سنة 1947م حيث لم تدرج من بينها المسألة الزراعية[48].

أما بالنسبة للمطالب المتعلقة بمسألة الحبوب، التي كان لها حظ وفير من تدخلات النواب بالمجلس الجزائري، فقد اجتمعت اغلب هذه المطالب في الاقتراح رقم 38 سنة 1951م الذي جاء يعرض تحسينات الوضع الاقتصادي بالجزائر ويلتمس من الإدارة الفرنسية ما يلي:

1- ضمان تموين البلد بالحبوب : القمح، الشعير، السميد.
2- البدء في محاربة السوق السوداء والمضاربة بلا رحمة .
3- وقف تصدير الحبوب للخارج.

4- القيام باستيراد الحبوب لأجل تغطية نقص الإنتاج.

5- التخفيف من نظام حظر الغابات قصد السماح برعي القطعان.

6- وقف متابعة ضرائب الفلاحين العاجزين على دفع ضرائبهم.

7- تخصيص آجال للفلاحين من أجل دفع ديونهم سواء إلى الصناديق الفلاحية أو مؤسسات القروض.

8- العمل على منح قروض حملات فلاحية وقروض تجهيز كافية للسماح لهم بمتابعة أشغالهم الفلاحية.

9- وضع تحت تصرف الفلاحين بذور منتقاة وحبوب بكميات كافية في أو أنبذرها ، وتناولها كغذاء لهم ولعمالهم ولمواشيهم.

10- ومن أجل جبر جزء من خسائر الجفاف ،لابد من الشروع في سياسة هيدروليكية بالجزائر حاليا وبشكل خاص يجب البدء العاجل في انجاز نقاط مائية وآبار قصد السماح بتزويد السكان والمواشي في بعض المناطق بالماء الصالح للشرب[49].

واستجابة لمطالب ممثّلي الهيئتين بالمجلس الجزائري التي التمست ضرورة التدخّل والتعجيل بالإجراءات الإصلاحية، أعدّت السلطة الفرنسية مخطّط إصلاحي جاء على مرحلتين (1949-1952م) ثم (1953-1956م)بهدف تحسين أحوال المسلمين الجزائريين والرفع من مستوى معيشتهم تأسيس شركات فلاحية لدعم الفلاح وتطبيق سياسة منح القروض.

توجّهت السياسة الكولونيالية الزراعية منذ نهاية القرن 19 نحو إبدال اقتصاد الحبوب الجزائري باقتصاد مصدّر للخمور، لذلك عملت على استغلال الأراضي على حساب الزراعات المحدودة الدخل "كالحبوب" وفتح المجال أمام المحاصيل التجارية ذات الأرباح والفوائد مثل "زراعة الفواكه والحمضيات والكروم "وغيرها من المحاصيل الموجهة أساسا للتصدير، إذ قامت في البداية برسملة الزراعة عبر توجيه الإنتاج الزراعي نحو التبعية لتلبية حاجات السوق الكولونيالية، وحث المستوطنين على الاستفادة من القروض الزراعية الوفيرة الهادفة إلى توفير حاجيات السوق المتروبولية من الحبوب، ثم ما لبثت أنّ غيرت سياستها الزراعية بعد انتكاس أسعار الحبوب في السوق العالمي، وقامت بتوجيه اهتمامهم إلى الزراعات الصناعية التصديرية إلى غاية نهاية الاحتلال، كما قد حرصت السلطة الاستعمارية على حماية الإنتاج الزراعي في

فرنسا من منافسة الإنتاج المحلّي الجزائري، وذلك تحت ضغط الرأسمالية الزراعية المتروبولية لتبقى الجزائر هكذا محرومة من فوائد جودة محاصيلها وتعاني من تبعية المتروبول في تحقيق الأمن الغذائي ضمن علاقة احتكارية.وفي خضم تأزّم أوضاع الأهالي وانتشار أوعي داخلهم من جهة وضغط الحركة الوطنية وازدياد مطالب النواب وانتشار الوعي داخل الشعب من جهة أخرى بالفترة محل الدراسة،تظاهر الحاكم العام نايجلان بمحاولة تقديم إصلاحات، لكنه لم يستطع أن يحدث تغييرا كبيرا إذ لم يسمح بأي تقدم حقيقي، وكل ما قدّمه من دعم يمس الفلاحة كان يستفيد منه كبار المستوطنين بالدرجة الأولى، ومصالح المتروبول بالدرجة الثانية.

الهوامش

1-بلعبكي أحمد، المسألة الزراعية في ريف الجزائر، (ط1؛ بيروت-باريس: منشورات عويدات، 1985م)، ص،ص 43-47.

2-للمزيد عن سياسة فرنسا الاستيطانية بالجزائر انظر: بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض 1830-1962م، (الجزائر: طبعة خاصة وزارة المجاهدين، 2008م) ج1 ص 297، ج2 ص.ص 11-64.

3-Henni Ahmed, la colonisation agraire et le sous-développement en Algérie, Alger : ENAG Editions, 2009, p181.

4-السبب الرئيس وراء اهتمام الإدارة الفرنسية في البداية بالكروم هو أزمة وباء الفيلوكسيرا التي أصابت مزارع كروم الجنوب الفرنسي سنة 1866-1880م، للمزيد انظر:

Arrus rené, L'eau en Algérie de l'impérialisme au développement (1830-1962), (Paris: O.P.U. 1985), p56

5-بلعبكي أحمد، المرجع السابق، ص ص 64، 65.

6- آجرون شارل روبار، تر: جمال فاطمي وآخرون، ،تاريخ الجزائر المعاصرة، (مج 2؛ الجزائر: دار الأمة، 2008م)، ص 347.

7-A.N.O.M : G.G.A boite N° 7F 60 exposé général sur la situation agricole en Algérie, séance du jeudi 10 juin 1948.

8-Annuaire statistique de l'Algérie, deuxième volume, service de statistique générale, Alger, 1958, p83.

9-بلوفة جلالي عبد القادر، حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ،(ط2؛ الجزائر: نوميديا للنشر، 2013م)، ص ص 272، 273.

10-معلومات مستسقاة من:.Annuaire statistique de l'Algérie, OP Cit, p83

11-معلومات مستسقاة من:

Annuaire statistique de l'Algérie, service de statistique générale, Alger, (1948-1955)

12-آجرون شارل روبار، مرجع سابق، ص773.

13-للمزيد عن الوضع الزراعي مابين الحربين العالميتين انظر: جويبة عبد الكامل، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1946-1954م، (الجزائر: دار الواحة للكتاب، 2013م)، ص33.

14- بن داهة عدة، مرجع سابق، ج1، ص 151.

15-بلعبكي أحمد، مرجع سابق، ص18.

16-بتصرف والمعلومات مستسقاة من :

Annuaire statistique de l'Algérie, deuxième volume, OP Cit, 1948-1955

17-Annuaire statistique de l'Algérie, deuxième volume, OP Cit, 1948-1949, p131.

18- آجرون شارل روبار، مرجع سابق، ص ص 780-782.
19-نفسه، ص162.
20- بتصرف، المعلومات مستسقاة من: بلوفة عبد القادر جلالي، مرجع سابق، ص ص 271-272.
21-اطلقت هذه التسمية على القياد الجزائريين الذين لديهم علاقات نافذة، ويتمتّعون بالنفوذ المالي والإداري وحياة الرفاهية، وقد نشأت هذه الطبقة بعد دمج فئة من الجزائريين الفلاحين المتوسطين أو مالكين عقاريين كبار بطبقة الرأسماليين الزراعيين، وكانوا يعتمدون على الوسائل الحديثة للإنتاج وعلى العمل المأجور، بن فضة حورية مايا، الجزائر في عهد الحاكم العام نايجلان 1948-1951م، (الجزائر: د.د، 2013م)، ص.ص 100.107.
22-بن فضة حورية مايا، نفسه، ص97.
23 -Bouamrane Chikh, Djidjelli Mohamed, l'Algérie coloniale par les textes (1830-1962), (Alger: ANEP ,2008), P 182.
24-ibid, P 178.
25- "الاقتصاد الجزائري والإصدار"، مجلة البصائر، 2 ع71 (سنة 1948-1949م)، ص 203.
26 -آجرون شارل روبار، مرجع سابق، ص789.
27-بلوفة جلالي عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 272-273.
28-Henni Ahmed, op-cit, p181.
29-بلعبكي أحمد، مرجع سابق، ص53.
30-عدي الهواري، تر: جوزيف عبد الله، الاستعمار الفرنسي في الجزائر 1830-1960م، (ط1؛ الجزائر: دار الحداثة، 1983م)، ص70.
31-بلعبكي أحمد، المرجع السابق، ص67.
32-بن أشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر، (الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979م)، ص ص 311-312.
33-عميراوي حميدة،آثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954م، (الجزائر: المركز الوطن يلدراسات والبحث في الحركةا لوطنية، 2007م)، ص60.
34-بن فضة حورية مايا، مرجع سابق، ص.ص 97، 98.
35-بن أشنهو عبد اللطيف، نفسه، ص ص 311-312.
36-آجرون شارل روبار، المرجع السابق، ص.ص 787-788.
37-بن أشنهو عبد اللطيف، المرجع السابق، ص.ص 349-350.
38-أغلب هؤلاء الجزائريون الذين استفادوا من القروض هم حاملي الجنسية الفرنسية من البرجوازية الزراعية الجزائرية .
39-بن أشنهو عبد اللطيف، نفسه، ص 337.
40-آجرون شارل روبار، المرجع السابق، ص 791.
41-عدي الهواري، مرجع سابق، ص71.
42-بن أشنهو عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 344.

43-ازغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962م، (الجزائر: دار هومه، 2004م)، ص26.

44-صاري جيلالي، تر: قندوز عباد فوزية، تجريد الفلاحين من أراضيهم 1830-1962م، (الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، 2010م)، ص170.

45-A.N.O.M: 7F108, vœux et motions présentés par les commissions 1951-1956

46-A.N.O.M, GGA : 7F 108, vœux et motions présentes par les délégués, « classement alphabétique » et les commissions.

47-طاعة سعد، "المسألة الزراعية في برامج الحركة الوطنية الجزائرية مابين 1930-1954م"، الحوار المتوسطي، ع 11، 12 مارس 2016م، ص ص 345-346.

48-نفسه، ص ص 348-351.

49-A.N.O.M, GGA : 7F 91, vœux et motions des délégués par ordre alphabétique à 1949-1954.